

Distr.: General
5 February 2021
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، 30 تشرين الثاني/نوفمبر، و 1 و 3 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2020

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الساعة 10:00

الرئيس: السيد إسبينوزا كانييساريس (إكوادور)

المحتويات

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

البند 2 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال

البند 3 من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

البند 7 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

البند 4 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-16121 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:15.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

1 - الرئيس: أعلن افتتاح مؤتمر الدول الأطراف وطلب من جميع المشاركين الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في خطة السلامة والصحة المهنية التي وضعت تيسيراً لعقد اجتماعات في مجمع مقر الأمم المتحدة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

البند 2 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2020/1)

2 - أُقرّ جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

اعتماد المنظمات غير الحكومية وتسجيلها

3 - الرئيس: وجّه الانتباه إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي طلبت اعتمادها لدى المؤتمر، وهي القائمة التي عممتها الأمانة العامة على الدول الأطراف في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقال إنه يعتبر أن الدول الأطراف تود الموافقة على طلبات المشاركة بصفة مراقب الواردة من 23 منظمة غير حكومية.

4 - تقرر ذلك.

ملاحظات استهلاكية

5 - السيد غايغوس شيريبوغا (إكوادور): تكلم بصفته وزير الخارجية والتنقل البشري في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو فقال إن المؤتمر هو أحد أكبر وأهم المنتديات العالمية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أُجّلت الدورة الحالية من تواريخ انعقادها في حزيران/يونيه 2020 المقررة في الأصل نتيجة لجائحة كوفيد-19 التي شكلت اختباراً لقدرة الدول الأعضاء الاقتصادية ولنظم الرعاية الصحية فيها. ونتيجة لهذه الجائحة، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عدداً من التحديات التي تسهم في اضمحلال حقوق الإنسان الخاصة بهم، منها مواجهتهم لخطر الإصابة بكوفيد-19 بشكل غير متناسب، وعدم كفاية الفرص المتاحة لهم للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، وفقدانهم لوظائفهم. ولذلك، فإن الدورة الحالية ستركز على أهمية تعزيز رفاه الناس في جميع أنحاء العالم، والترويج بالعمل الشاق الذي يضطلع به العاملون في مجال الرعاية الصحية، وضمان

عدم تخلف الأشخاص ذوي الإعاقة عن الركب، لا سيما في مجال التصدي للجائحة وفي جهود الإنعاش الاقتصادي اللاحقة.

6 - وأضاف قائلاً إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي أولى اتفاقية لحقوق الإنسان يُفتح باب التوقيع عليها لمنظمات التكامل الإقليمي. ويبلغ عدد الدول الأطراف فيها حالياً 182 دولة طرفاً. وقد توجّ بدء نفاذ الاتفاقية في عام 2008 عقوداً من العمل الرامي إلى تغيير المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصبحوا الآن أصحاب حقوق قادرين على اتخاذ قرارات بشأن حياتهم على أساس الموافقة الحرة والمستنيرة وقادرين على المشاركة كأعضاء فاعلين في المجتمع. وستتيح الدورة الحالية للمؤتمر للمشاركين فرصةً لمناقشة أهدافهم المشتركة المتمثلة في كفالة التنفيذ الكامل للاتفاقية، وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع التنمية المستدامة والشاملة للجميع لما فيه مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة. وستتاح للمشاركين أيضاً فرصة لتأمل تجاربهم والدروس المستفادة ولتحديد ما تبقى من أوجه قصور من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية.

7 - وأردف قائلاً إن على الدول الأعضاء أن تكفل كون العالم بعد تجاوز جائحة كوفيد-19 مكاناً أكثر عدلاً، خالياً من التمييز والعنف، وذلك بسبل منها العمل معاً لحل المشاكل الاجتماعية وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تتاح لهؤلاء الأشخاص إمكانية الحصول على قدم المساواة على الخدمات الصحية، بما فيها الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية، ويجب تزويدهم بالمعلومات الحاسمة عن الجائحة في أشكال يسهل الوصول إليها. وبالمثل، يجب تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم على المشاركة بنشاط في جميع مراحل التصدي للجائحة والتعافي منها.

8 - الأمين العام: أعرب عن سروره بالانضمام إلى المشاركين في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف، وأشار إلى أن اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة سيحتفل به أيضاً في وقت لاحق من الأسبوع. وقال إنه يأخذ مسألة إدماج منظور الإعاقة بمنتهى الجدية. فضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمر ضروري لإعلاء قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أنه أطلق، لهذا السبب، في عام 2019 استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي تهدف إلى إحداث تغيير دائم وجذري في عمل المنظمة المتعلق بإدماج منظور الإعاقة في جميع سياساتها وبرامجها وعملياتها. وستسهم الاستراتيجية في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي تحقيق أهداف التنمية

اللائق. وتعمل منظومة الأمم المتحدة، من خلال تنفيذ استراتيجيتها لإدماج منظور الإعاقة، على أن تكون قدوة يحتذى بها، وذلك بكونها جهة توظيف مفضلة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، وبكفالة إدراج رؤيتهم وتطلعاتهم ومراعاتها في عالم ما بعد كوفيد-19 الذي ينبغي أن يكون مستداماً وشاملاً لمسائل الإعاقة وللتيسيرات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولن تتحقق هذه الرؤية إلا من خلال إجراء مشاورات نشطة مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، ومن خلال ضمان مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار.

12 - وواصل كلامه قائلاً إنه في سبيل المضي قدماً، يجب اتباع نهج شامل للمجتمع برمته لضمان إدماج منظور الإعاقة. ولن يتسنى للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني - بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص ومجتمعات الخبراء - تنفيذ الاتفاقية بفعالية والتصدي لما يواجهه هؤلاء الأشخاص من عقبات وظلم وتمييز إلا بالعمل معاً. ويشكل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمراً حاسماً للوفاء بالوعد الأساسي الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وهو عدم ترك أحد خلف الركب. واختتم كلامه بالقول إن الهدف الذي تسعى إليه الأمم المتحدة في جميع أعمالها واضح: هو إيجاد عالم يتمتع فيه كل الناس بتكافؤ الفرص، ويشركون في صنع القرار، ويستفيدون حقاً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو هدف جدير بالكفاح في سبيل تحقيقه.

13 - السيد بوزكير (تركيا)، رئيس الجمعية العامة: أعرب عن ترحيبه بالموضوع الرئيسي للدورة الحالية: وهو "عقد من العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع: تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 لفائدة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة". وقال إنه على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد جرت العالم إلى أعماق حالة من عدم اليقين الشديد، فإن الأنباء الواردة عن الجهود المبذولة لتطوير اللقاحات وتوزيعها على نطاق واسع وبشكل منصف تبعث على الأمل في رؤية نهاية الأزمة. ولذلك يجب على الأمم المتحدة ألا تحول تركيزها عن أهدافها الطويلة الأجل، ولا سيما الأهداف التي تركز على أشد الفئات ضعفاً.

14 - وأضاف قائلاً إن جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 ينبغي أن تسترشد بأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تلبى بزخم متجدد الدعوة التي أطلقت إلى عقد من العمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً لمبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا"، ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة

المستدامة. وقد بدأت الاستراتيجية تحدث أثراً ملموساً، بعد مرور عام واحد على إطلاقها.

9 - وأضاف قائلاً إن تقريره الأول عن إدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة (A/75/314) يتضمن تقارير مرحلية مقدمة من 57 كياناً وسبعة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، وهي كيانات وأفرقة قطرية شاركت في بدء تطبيق سجل الإنجاز الرامي إلى مساواة أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن إدماج منظور الإعاقة. ويقدم التقرير أول تقييم شامل لإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة. ويعرض صورة آمنة عن الحالة الراهنة، وعن المجالات التي يلزم فيها إدخال تحسينات. ولا تزال المنظومة، في معظمها، تخطو خطواتها الأولى في مجال النظر في إدراج منظور الإعاقة بطريقة شاملة ومنسقة، سواء فيما يتعلق بالعمل الإنساني أو بحقوق الإنسان أو التنمية المستدامة. ومع ذلك، يتبين من التقرير عموماً أن الاستراتيجية قد أدت إلى اتخاذ إجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد رفعت مستوى الوعي وأتاحت منصة للتسيق ولتبادل المعارف بشأن إدماج منظور الإعاقة، وهو ما يعكس التزاماً جماعياً وطموحاً إلى تحقيق التقدم.

10 - وأردف قائلاً إن الدورة الحالية للمؤتمر تتعقد في ظروف غير مسبوقة. فجائحة كوفيد-19 ما برحت تمس المجتمعات والمجتمعات المحلية في الصميم، وهو ما أدى إلى تعميق أوجه عدم المساواة التي كانت قائمة من قبل. وحتى في الظروف العادية، يكون احتمال حصول الأشخاص ذوي الإعاقة، البالغ عددهم بليون شخص في العالم، على التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش، أو احتمال مشاركتهم في المجتمع المحلي أو اندماجهم أقل مقارنة بغيرهم. ويرجع أن يعيشوا في الفقر وأن يتعرضوا لمعدلات أعلى من العنف والإهمال والإيذاء. وعلاوة على ذلك، عندما تُبتلى المجتمعات بأزمات، يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أشد المتضررين. وتؤدي هذه الجائحة إلى تقاوم أوجه عدم المساواة هذه وإلى ظهور تهديدات جديدة. وذكر أنه أصدر في أيار/مايو 2020 موجزاً سياساتياً أبرز فيه الأثر غير المتناسب الذي تخلفه الجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة ودعا فيه إلى إدماجهم في جهود الاستجابة والتعافي.

11 - وتابع قائلاً إن تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يعني أولاً الاعتراف بحقوقهم وحمايتهم. وتتصل تلك الحقوق بكل جانب من جوانب الحياة: أي حق هؤلاء الأشخاص في الالتحاق بالمدارس، والعيش في المجتمع، والمشاركة في الحياة السياسية، وتكوين أسرة، وممارسة الرياضة، والسفر، والحصول على الرعاية الصحية والعمل

سياسات متعلقة بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وفقاً للاتفاقية، وينبغي أن تنشئ المنظمة صندوقاً لتمويل الترتيبات التيسيرية المعقولة يمكن الاستفادة منه من خلال إجراءات إدارية مبسطة.

17 - وأردف قائلاً إن اللجنة تعكف، بمساعدة منظمة العمل الدولية، على إعداد مشروع تعليق عام بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وفرص التوظيف، بغية ضمان أن تسترشد بالاتفاقية جميع الجهود المبذولة لتحقيق الهدف 8 والغاية 8-5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بتوفير العمل اللائق للجميع. وستعمل اللجنة فيما بين الدورات على وضع الخطوط العريضة لمشروع التعليق العام، لنشرها على موقعها الشبكي، وذلك بهدف طلب رأي أصحاب المصلحة بشأنها، كما ستعمل على عقد مناقشة عامة مدتها يوم بشأن هذا الموضوع في دورتها الحضرية التالية. وينبغي أن تنظر الدول الأطراف في إنشاء صندوق تبرعات لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات في الأمم المتحدة وخارجها، وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وأعرب في ختام كلامه عن أمله في أن تسهم نتائج الانتخابات المقرر إجراؤها في الجلسة الحالية في إعلاء مبادئ المساواة بين الجنسين والتنوع وشمول الجميع.

18 - السيد كوين (المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قال في بيان مسجل مسبقاً بالفديو إن جائحة كوفيد-19 قوّضت التقدم المحرز نحو تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أدت إلى تخفيض الخدمات الأساسية، وعدم تنفيذ التدابير الوقائية على الوجه السليم، واضمحلال الثقة في المؤسسات، وتضرر النساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف العائلي بشكل غير متناسب. وسيتعين في المستقبل إجراء تغيير منهجي من أجل تفعيل الكامل للنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أشخاصاً ذوي حقوق لا متلقين للإحسان، وهو نموذج قوضته الجائحة، كما يتضح من التقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق جائحة كوفيد-19. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي تسخير أهداف التنمية المستدامة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، وذلك بالنظر إلى الطابع التفاضلي للسكن. ورحب في هذا الصدد بتزايد نزوح أعضاء اللجنة إلى الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز تحليلاتهم واستنتاجاتهم. وذكر أنه سيركز خلال فترة توليه لمنصب المقرر الخاص على تعزيز الاستجابات للجائحة ولتغير المناخ، فضلاً عن التأهب لمواجهة الأزمات في المستقبل، وسيشجع على إدماج

بالكامل في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة في البلدان النامية، اللاتي يواجهن تحديات غير متناسبة في الحصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وفي تأمين سبل كسب العيش. واختتم كلامه قائلاً إن تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة يجب أن يظل من الأولويات، نظراً للأهمية الحاسمة التي تتسم بها إمكانية الوصول من أجل تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

15 - السيد باشارو (رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قال في بيان مسجل بالفديو مسبقاً إنه يرحب بالموضوع الرئيسي للدورة الحالية. ومع أنه قد بُذلت جهود ملحوظة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030، فإن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وهو ما يدل على أنه لا يزال ثمة مجال كبير لإحراز تقدم في فهم نموذج التعامل مع الإعاقة من منظور حقوق الإنسان المنصوص عليه في الاتفاقية والمتجسد في تنفيذ أحكامها. وتشكل الاتفاقية الأداة المرجعية فيما يتعلق بتعميم إدماج منظور الإعاقة في تدابير التخطيط والتعافي وفي تنفيذ خطة عام 2030.

16 - وأضاف قائلاً إنه منذ بداية الجائحة، تجري اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أعمالها على شبكة الإنترنت، وقد عقدت ثلاثة اجتماعات افتراضية؛ ومع ذلك، تأجل إجراء حوارات بناءة مع الدول الأطراف. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للجنة على معلومات شاملة عن الدورة الثالثة والعشرين للجنة وعن الدورة الرابعة عشرة لفريقها العامل لما قبل الدورة. وذكر أن اللجنة قد واصلت تعاونها مع ممثلي المجتمع المدني، وأشاد بالدول الأطراف التي تشاورت مع الأشخاص ذوي الإعاقة لدى إعداد تقاريرها المقدمة إلى اللجنة. وقال إن مما يؤسف له أن التحول إلى عقد اجتماعات افتراضية على أساس استثنائي قد أدى إلى تفاقم انعدام تدابير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة في اجتماعات الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، الذين اضطروا إلى الاعتماد على دعم مساعدين شخصيين لا تتولى الأمم المتحدة دفع التعويضات المالية عن عملهم. ولم يُوضع بعد إطار مستدام لتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة، على الرغم من الإشارات الواردة إلى هذا المفهوم في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وقرار الجمعية العامة 268/68. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأطراف أن تضع

الحكومية المعنية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إشراك النساء ذوات الإعاقة والمنظمات التي تمثلهن في منتدى جيل المساواة المقرر إطلاقه في عام 2021.

22 - وتابعت قائلة إنه ينبغي لأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، وفقاً لقرار الجمعية العامة 154/75، أن يبديوا التزامهم بالتنمية المستدامة من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى أماكن العمل لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو كامل في سوق العمل، ومن خلال ضمان إمكانية وصولهم إلى المنتجات والخدمات. وينبغي أن يستثمر أصحاب المصلحة هؤلاء أيضاً جزءاً من أرباحهم في قضايا مستدامة، مثل تعزيز إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة. واختتمت بالقول إن تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يعززان حماية كرامة جميع الناس وحقوقهم، وبالتالي، سوف يعززان شمول الجميع في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

23 - عُرض شريط فيديو قصير عن الأهمية التي تتسم بها إمكانية الوصول من أجل ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

24 - السيد مايفا (المراقب عن المنظمة الدولية للمعوقين): قال في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030 تضعان رؤية لعالم أكثر إنصافاً ومساواة توجد به قواعد متفق عليها دولياً تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ويمكن إنفاذها من خلال إجراءات قانونية. وتتعرض هذه الرؤية للتهديد من جراء جائحة كوفيد-19 التي أودت بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة بأعداد غير متناسبة، وأدت إلى انتهاكات لحقهم في الحياة والصحة وفي العيش المستقل، ودمرت النظم التي يعتمدون عليها في الدعم والخدمات والعمالة والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. ولم تتوفر للأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالجائحة، وقد استُبعدوا على جميع المستويات من جهود التصدي.

25 - وأضاف قائلاً إن خطر الجائحة قد تفاقم بسبب احتمال اتخاذ قرارات سياساتية في المستقبل لا تحترم المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يمثل لامبالاة في أحسن الأحوال وتمييزاً متعمداً في أسوأ الأحوال. ولتجنب نتيجة من هذا القبيل، يجب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم من المشاركة، على جميع مستويات صنع القرار، في جهود التصدي للجائحة والتعافي منها. وفي الواقع، لا يتم إعمال مبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا" المنصوص عليه في الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة، كما يتضح ذلك من نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الأولى التي

الأشخاص الأشد تخلفاً عن الركب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، وكبار السن ذوو الإعاقة، والسجناء ذوو الإعاقة.

19 - السيدة سيسترناس ريبس (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة): قالت في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو إن جائحة كوفيد-19 أبرزت التحديات الكبيرة التي لا تزال تعترض تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تستجيب للدعوة إلى عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة عن طريق التصدي لتلك التحديات، مع التركيز بصفة خاصة على القضايا الشاملة لعدة قطاعات ذات التأثير القوي.

20 - وأضافت قائلة إن العقوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الحصول على الرعاية الصحية والغذاء والدواء والمساعدة الشخصية والتعليم والعمل أثناء عمليات الإغلاق المفروضة نتيجة للجائحة تعكس عدم كفاية إمكانية الوصول إلى البيئات المادية والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والنقل وتقديم الخدمات، وهو أمر يقتضي التغلب عليه أفراداً مدربين على النحو الواجب. ورغم مرور 12 عاماً على دخول الاتفاقية حيز النفاذ وبلوغ عدد الدول الأطراف فيها 182 دولة طرفاً، لم يتم الوفاء بعد بالالتزام القانوني بضمان إمكانية الوصول. وينبغي تسخير البيانات الضخمة العالمية لتعزيز إمكانية الوصول أثناء الجائحة وبعدها، مع التركيز بوجه خاص على الرعاية الصحية، لضمان توفير استجابات أكثر فعالية لحالات الطوارئ الإنسانية في المستقبل وتمكين المجتمعات المحلية والحكومات من فهم الصلة بين إمكانية الوصول وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة على نحو أفضل.

21 - وأردفت قائلة إن العنف والإيذاء اللذين تواجههما النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل غير متناسب، ولا سيما خلال تفشي الجائحة، ينبغي التصدي لهما على سبيل الأولوية خلال استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، المقرر إجراؤه في عام 2021. وبالمثل، وفقاً لقرار الجمعية العامة 154/75 بشأن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم، ينبغي للجنة وضع المرأة أن تبرز، في استنتاجاتها المتفق عليها في دورتها الخامسة والستين، أهمية القضاء على العنف ضد النساء ذوات الإعاقة وتمكينهن من ممارسة حقوقهن، بما في ذلك حقهن في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. ويجب وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن هذه المسائل من أجل الاسترشاد بها في قرارات الوزارات

في اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص رشحتهم الدول الأطراف ليحلوا محل الأعضاء الذين ستنتهي فترة عضويتهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وذكر أن الأمين العام قد دعا الدول الأطراف، في مذكرة شفوية مؤرخة 10 شباط/فبراير 2020، إلى تقديم ترشيحات لملء تلك المناصب في غضون شهرين، وذلك عملاً بالفقرتين 5 و 6 من المادة 34 من الاتفاقية. وفي أعقاب الإعلان عن تأجيل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف بسبب الجائحة، مُدّد الموعد النهائي لتقديم الترشيحات إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

32 - الرئيس: وجه الانتباه إلى القائمة التي تضم أسماء 28 مرشحا من الدول الأطراف الواردة في الوثيقة CRPD/CSP/2020/CRP.1. وذكر أن الأمانة أبلغت، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بسحب ترشيح السيد العزة (الأردن) (CRPD/CSP/2020/CRP.1/Add.1).

33 - ودعا المؤتمر إلى إجراء اقتراع سري لانتخاب 9 مرشحين من قائمة المرشحين التي تضم 27 مرشحا لكي يحلوا محل أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

34 - وبدعوة من الرئيس، تولى فرّز الأصوات السيد فلزيّتا زانيني (البرازيل)، والسيدة هيتيليجي (سري لانكا)، والسيدة لومبي (ليبيريا)، والسيد ساس (هنغاريا)، والسيدة ستوتن (أيرلندا)، والسيدة وونغ (سنغافورة).

35 - أُجري تصويت بالاقتراع السري.

181 عدد بطاقات الاقتراع:

181 عدد البطاقات الصحيحة:

181 عدد الممثلين الذين أدلوا بأصواتهم:

91 الأغلبية المطلوبة:

عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:

121 السيد مارتن (نيوزيلندا)

109 السيدة فيتوسي (إسرائيل)

103 السيدة عمراني (المغرب)

100 السيدة ألدانا سالغيرو (غواتيمالا)

94 السيدة فيرنانديز دي توريخوس (بنما)

85 السيدة دوندوفدورج (منغوليا)

78 السيد كابوي (كينيا)

76 السيدة تونغكواي (تايلند)

72 السيد السيف (المملكة العربية السعودية)

أجراها التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات الإنمائية، والتي أعرب فيها غالبية المجيبين عن عدم رضاهم عن مستوى مشاركتهم مع حكوماتهم، ومستوى الدعم المقدم لتمكين تلك المشاركة. واحتتم بالقول إن جائحة كوفيد-19 لا تشكل اختباراً لقدرة المنظمة على الاستجابة لأزمة صحية عامة فحسب، بل أيضاً لقيمها ونزاهتها.

البند 7 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

26 - الرئيس: وجّه انتباه المؤتمر إلى وثيقة تتضمن نص مشاريع القرارات الثلاثة التي جرى تعميمها على جميع الوفود.

مشروع القرار 1: مكان وتوقيت انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

27 - اعتمد مشروع القرار 1.

مشروع القرار 2: توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

28 - اعتمد مشروع القرار 2.

مشروع القرار 3: طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته الثالثة عشرة

29 - اعتمد مشروع القرار 3.

البند 4 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/CSP/2020/CRP.1)

و (CRPD/CSP/2020/CRP.1/Add.1)

30 - الرئيس: قال إن هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واصلت، في سياق جائحة كوفيد-19، الاضطلاع بولاياتها باللجوء مؤقتاً إلى أساليب العمل الافتراضية. ورغم أن الاجتماعات بالحضور الشخصي تظل طريقة العمل المتبعة تلقائياً في المستقبل المنظور، ينبغي أن تكون لأعضاء اللجنة القدرة على العمل بشكل افتراضي خلال دورات اللجنة.

31 - ولفت الانتباه إلى الفقرات 3 و 4 و 5 من المادة 34 من الاتفاقية، وأشار إلى أنه وفقاً للمادة 34، يتعين انتخاب تسعة أعضاء

71	السيد موريس (جامايكا)
70	السيد كوربوران لورينزو (الجمهورية الدومينيكية)
66	السيد الفارسي (عمان)
65	السيد فال (السنگال)
62	السيدة أزوباردي لين (مالطة)
55	السيدة كرونفل غوميز (إكوادور)
50	السيد شاكرا (تونس)
41	السيد توبلاك (سلوفينيا)
37	السيدة هولست (الدانمرك)
36	السيد ديارا (مالي)
35	السيد كامارا (موريتانيا)
35	السيدة يوفانوفيتش (صربيا)
32	السيدة أميلا (موزامبيق)
31	السيدة كالتاييفا (كازاخستان)
24	السيد ندايسنغا (بوروندي)
19	السيدة يعقوبي (أفغانستان)
14	السيدة روزوفسكا (بولندا)
12	السيدة ساتشوك (أوكرانيا)

36 - وبعد حصول السيدة ألدانا سالغيرو (غواتيمالا) والسيدة عمرانني (المغرب) والسيدة فيرنانديز دي توريجوس (بنما) والسيدة فيتوسي (إسرائيل) والسيد مارتين (نيوزيلندا) على الأغلبية المطلوبة، انتخبوا أو أعيد انتخابهم أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2021.

رُفعت الجلسة الساعة 14:15.